وزير التربية لـ«الوطن»: ٤٠ ألف معلم يستفيدون منه والتكلفة ١٨ مليار ليرة سنوياً

الرئيس الأسد يصدر قانوناً يقضي بمنح تعويض خاص للعاملين في وظائف تعليمية في الأماكن النائية وشبه النائية

٥٠ بالمئة للعاملين في وظائف تعليمية من غير أبناء المحافظة و٢٥ بالمئة لأبنائها

محمد منار حميجو

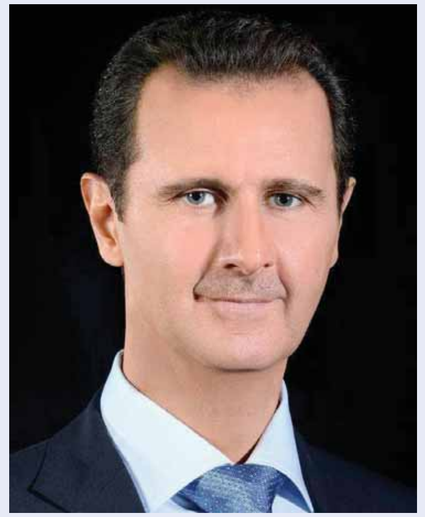

نظراً للأعباء المادية التي يتحملها العاملون في وظائف تعليمية في المدارس والمجمعات التربوية في الأماكن النائية وشبه النائية ولضرورة تعديل النسب الواردة في المرسوم التشريعي رقم ٢٨ لعام ٢٠٢٠ لتصبح متناسبة مع الوضع المعيشي الحالي، أصدر الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم (٤٥) القاضي بمنح العاملين في وظائف تعليمية في المدارس والعاملين في وظائف إدارية في المجمعات التربوية والمدارس في الأماكن النائية، تعويضاً يسمى (تعويض الأماكن النائية).

وحسب المادة الأولى من القانون يمنح العاملون في وظائف تعليمية في المدارس والعاملون في وظائف إدارية في المجمعات التربوية والمدارس في الأماكن النائية بما فيها محافظات حلب والرقة ودير الزور عدا مراكز هذه المحافظات، وفي محافظة الحسكة، تعويضاً يسمى (تعويض الأماكن النائية) يحسب على أساس الأجر الشهري المقطوع بتاريخ أداء العمل وفق النسب الآتية:

أ- ٥٠ بالمئة للعاملين في وظائف تعليمية من غير أبناء المحافظة، و٢٥ بالمئة لأبناء المحافظة.

ب- ٢٥ للعاملين في وظائف إدارية من غير أبناء المحافظة، و١٥ بالمئة لأبناء المحافظة.

ونصت المادة الثانية من القانون على أنه يمنح العاملون في وظائف تعليمية في المدارس والعاملون في وظائف إدارية في المجمعات التربوية والمدارس في الأماكن شبه النائية في غير المحافظات المحددة في المادة (١) من هذا القانون تعويضاً يسمى (تعويض الأماكن شبه النائية) يحسب على أساس الأجر الشهري المقطوع بتاريخ أداء العمل وفق النسب الآتية:

أ- ٣٠ بالمئة للعاملين في وظائف تعليمية من غير أبناء المحافظة، و٢٠ بالمئة لأبناء المحافظة.

ب- ١٥ بالمئة للعاملين في وظائف إدارية من غير أبناء المحافظة، و١٢ بالمئة لأبناء المحافظة.

وبينت المادة الثالثة أنه تحدد الأماكن النائية وشبه النائية بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير التربية بالتنسيق مع وزير الإدارة المحلية والبيئة.

وأشارت المادة الرابعة إلى أنه لا يستفيد من أحكام هذا القانون العاملون الذين يؤدون عملهم خارج المدارس أو المجمعات التربوية، في حين تضمنت المادة الخامسة أنه لا يعتد في معرض تطبيق أحكام هذا القانون بمعاملات نقل قيد سكن العاملين في سجلات الأحوال المدنية التي تجري بعد نفاذه.

وحسب المادة السادسة فإنه لا تدخل التعويضات المنصوص عليها في هذا القانون ضمن سقف التعويضات المحدد في القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم (٥٠) لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته.

ولفتت المادة السابعة إلى أنه تصدر التعليمات التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير التربية، في حين نصت المادة الثامنة من القانون على أنه يُلغى المرسوم التشريعي رقم (٢٤) لعام ٢٠٠٤، والمرسوم التشريعي رقم (٣٩) لعام ٢٠٠٨، والمرسوم التشريعي رقم (٢٨) لعام ٢٠٢٠.

وحسب المادة التاسعة ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعد نافذاً اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره.

من جهته كشف وزير التربية دارم طباع أن عدد المستفيدين من هذا القانون حوالي ٤٠ ألف معلم ومعلمة في المناطق النائية، لافتاً إلى أن التكلفة المالية من الممكن أن تصل إلى ١٨ مليار سنوياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد طباع أن القانون يأتي في إطار دعم العملية التعليمية والمعلمين العاملين في هذه المناطق وخصوصاً أن هناك معاناة بنقص المعلمين في هذه المناطق وبالتالي فإنه مع صدور هذا القانون يعتبر محفزاً للمعلمين للتدريس في تلك المناطق.

وبين طباع أنه تم رفع قيمة التعويضات في هذا القانون إلى الضعف، موضحاً أن التعويضات أصبحت ٥٠ بالمئة للعاملين في وظائف تعليمية في المناطق النائية بعدما كانت ٢٥ بالمئة كحد أقصى إذا كانوا من غير أبناء المحافظة وفي حال كانوا من أبنائها فإنهم يحصلون على تعويض قيمته ٢٥ بالمئة.

طباع أشار إلى أن القانون شمل العاملين في الوظائف الإدارية في المناطق النائية وذلك لأول مرة ليحصلوا على تعويض بقيمة ٢٥ بالمئة إذا كانوا من غير أبناء المحافظة وإذا كانوا من أبنائها ١٥ بالمئة.

وأشار إلى أنه تم منح ٣٠ بالمئة للعاملين في وظائف تعليمية في المناطق شبه النائية من غير أبناء المحافظة و١٥ بالمئة للعاملين في وظائف إدارية من غير أبناء المحافظة و١٢ بالمئة لأبناء المحافظة.

ولفت طباع إلى أنه تم اعتماد المناطق النائية في محافظات حلب والرقة ودير الزور، مشيراً إلى أن الأمر ترك مفتوحاً لمجلس الوزراء مع الإدارة المحلية لاقتراح مناطق نائية أخرى وفق الوضع الحالي بالتنقل والبعد وغير ذلك.

مبادرة أهلية تنير مواقع في طرطوس بالطاقة الشمسية

فاعل الخير: أتمنى أن يسهم كل شخص مقتدر في الحد من آثار الأزمات المختلفة التي يمر بها المجتمع

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تبرز أهمية الأعمال الخيرية والمساعدات الاجتماعية والخدمية من المجتمع الأهلي في هذه الظروف القاسية التي تمر بها بلدنا نتيجة الحصار والعقوبات الاقتصادية وقلة الموارد التي تعيشها بسبب آثار وتداعيات الحرب العدوانية إضافة لأسباب أخرى تتعلق بسوء الإدارة والفساد وغيره.

وضمن هذا الإطار وبسبب الانقطاعات الكهربائية الطويلة وقلة المحروقات تأتي الأهمية والضرورة القصوى للقيام بمبادرات يتم الاعتماد فيها على الطاقات المتجددة لتأمين بدائل عما يسببه غياب الكهرباء ونقص المازوت وغيره.. ومن الأمثلة على ذلك ما يتعلق بالإنارة داخل المدن والبلدان حيث نراها غارقة في ظلام دامس معظم ساعات الليل ما ينعكس سلباً على المواطنين وممتلكاتهم والمرافق العامة بشكل عام.

وهنا جاءت أهمية مبادرة بعض الفعاليات لإنارة الشوارع والحدائق العامة والكورنيش البحري في مدينة طرطوس، حيث أقدم فاعل خير من رجال الأعمال في قطاع النقل البحري على إنارة كامل محيط حديقة الباسل الضخمة وسط المدينة وهو مستمر بهذا العمل لإنارة شارع الثورة والكورنيش البحري وحديقة تشرين ومواقع أخرى بعد أن حصل على الموافقات الحكومية اللازمة على تقديم هذه الهبة لمدينته.

وفي حديث لـ«الوطن» أكد فاعل الخير -الذي لا يريد أن نذكر اسمه- أنه حريص كل الحرص على إنجاز هذه الأعمال بالتعاون مع مجلس مدينة طرطوس والمحافظة بأسرع ما يمكن بعد أن انتهى من إنارة محيط حديقة الباسل بالطاقة الشمسية وتمنى أن يسهم كل شخص مقتدر في التخفيف والحد من آثار الأزمات المختلفة التي يمر بها المجتمع الذي يعيش فيه إضافة لمساهمته في المبادرات التي تنسد النقص الحاصل في الخدمات العامة ضمن مدينته أو بلدته أو قريته.

مؤكداً ضرورة المزيد من التعاون مع فاعلي الخير من الجهات الرسمية ذات العلاقة وعدم عرقلتهم.

مصدر موثوق في مجلس مدينة طرطوس أوضح أنه وفور إبلاغ المدينة من فاعل الخير رغبته بتقديم وتركيب أجهزة إنارة تعمل على الطاقة الشمسية في المدينة تم توجيه الشكر له وتم رفع كتاب للجهات المعنية من أجل الموافقة على قبول الهبة وصدرت الموافقة ووصلت للمدينة وبعدها تمت المباشرة بالتركيب حول حديقة الباسل بإشراف مديرية الخدمات والصيانة في المدينة وستتم متابعة التركيب في مواقع عديدة خلال الأيام القادمة.

قبول طلبات ضم الخدمة ورد التعويض ورفع النسبة

وزير الشؤون الاجتماعية لـ«الوطن»: السماح بضم خدمة جداول التنقيط والمياومة والعقود الموسمية

محمود الصالح

أصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد سيف الدين أمس قراراً يتضمن قبول طلبات ضم الخدمة ورد التعويض ورفع النسبة لمدة عام وذلك اعتباراً من بداية الشهر القادم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الوزير أن القرار جاء بناء على مطالبات الموظفين المسجلين لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ممن يرغبون في ضم خدمتهم الوظيفية السابقة ومدة الخدمة الإلزامية.

وأشار سيف الدين إلى أن القرار سمح بضم خدمة جداول التنقيط والمياومة والعقود الموسمية بما يفيد زيادة سنوات خدماتهم عوضاً عن شرائها وبما ينعكس على زيادة تعويضاتهم عند نهاية الخدمة والخروج على المعاش.

ويشمل القرار الخدمات المؤداة في إحدى الوزارات والإدارات العامة والهيئات والمؤسسات والخدمات المشترك عنها سابقاً لدى المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات التي لم يستحق عنها معاشاً تقاعدياً والإدارات والمؤسسات التابعة لوزارة الدفاع ووزارة التربية وأيام التدريس والكليات والمعاهد والمدارس ودور المعلمين والمعلمات عن فترة الدراسة للخريجين في الجهات العامة.

وجاء في القرار أنه يجوز للمؤمن عليهم بكل أنواع التأمين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ضم خدماتهم السابقة إلى مدد الخدمة المحسوبة في المعاش وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية، ولا يجوز ضم الخدمات عن المدة التي انتهت بالطرد وفق أحكام قانون العاملين الأساسي في الدولة ومدة كف اليد ومدة الخدمة التي استحق المؤمن عليه معاشاً عنها وكسور الشهر.

ويشترط القرار لضم الخدمة ورفع النسبة ورد تعويض الدفعة الواحدة تقديم طلب من المؤمن عليه القائم على رأس عمله إلى فرع التأمينات.

وحول رفع نسبة حساب معاش الشيخوخة أجاز القرار للمؤمن عليه بكل أنواع التأمين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن يطلب تصفية حساب معاش الشيخوخة عن المدة السابقة لاشتراكه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

وحول رد التعويض أجاز القرار للمؤمن عليه أن يرد للمؤسسة ما تقاضاه من تعويض الدفعة الواحدة عن مدة خدمة سابقة مغطاة بالتأمين وكذلك مكافأة نهاية الخدمة عن الفترة السابقة لاشتراكه في التأمينات الاجتماعية إن وجدت شريطة أن يؤدي المؤمن عليه نسبة ٢١ بالمئة من أجر بدء الاشتراك بجميع الصناديق عن الفترة السابقة التي حسبت عنها مكافأة نهاية الخدمة.

ويكون رد التعويض ومكافأة نهاية الخدمة وما ترتب عن رفع النسبة عنها دفعة واحدة كاملاً ويجوز تقسيط الفائدة المترتبة عن رد التعويض وعن مكافأة نهاية الخدمة على أقساط لا تتجاوز ٢٤ قسطاً شهرياً.

ولا يحق للمؤمن عليه التقدم بطلب إلغاء القرار القاضي بضم خدمته أو رفع النسبة أو رد التعويض بعد تأشيره من الجهاز المركزي للرقابة المالية.

ويجوز تقسيط المبالغ المستحقة التي تزيد على ٦٠ ألف ليرة سورية بناء على رغبة العامل وبحب ألا يقل القسط الشهري عن ٦ آلاف ليرة.

كما يشمل القرار ضم الخدمات المؤداة بجداول التنقيط والمياومة والعقود الموسمية اعتباراً من ٢٠١٣/١/١ ويشترط لضم الخدمة الواحدة عدم تجزئتها وتحديد الخدمات المراد ضمها في طلب الخدمة.

التموين: لا نستطيع أن نصدر نشرة أسعار لأنها تتغير كل يوم

رئيس الرابطة الفلاحية لـ«الوطن»: الثروة الحيوانية بالقنيطرة في خطر

القنيطرة - خالد خالد

اشتكى مواطنون في القنيطرة لـ«الوطن» أنهم يصحون كل يوم على أسعار جديدة، ومن بينها أسعار الحليب والألبان والأجبان، عدا عن مزاجية أصحاب المحال التجارية والمعامل بالبيع دون أن يتم إلزامهم بتسعيرة في ظل صمت الجهات المعنية وغياب أي رقابة.

وفي قراءة سريعة لأسعار المنتجات الحيوانية بالقنيطرة بلغ سعر كيلو اللبن ٤٠٠٠ ليرة، والجبن البلدي ١٧٥٠٠ واللبنة ١١ ألفاً واللبنة الناشفة (دعابيل للمونة) ٢٠ ألفاً والقريشة ٨ – ٩ آلاف والشنكليش إسترا ١٠ آلاف ليرة والكشك ٢٠ ألفاً والسمن العربي بقر (منشأ لبن) ٤٠ ألف ليرة وطبعاً جميع الأسعار لورشات صغيرة وضمن المنازل، مع ملاحظة صغيرة أن الأسعار لبعض المواد تختلف من ورشة لأخرى فقد تزيد سعر مادة ما وتنخفض أخرى حسب العرض والطلب، أما أسعار أحد معامل القنيطرة بالنسبة للسمن البقري ٣٨ ألفاً والغنم ٤٠ ألفاً واللبنة الناشفة ١٧ والطرية ١٠ والقريشة ٨ والجبنة السائلة ٩٠٠غرام ١٢ ألفاً والجبنة البلدي ١٤ والمسنرة والرول ١٦ والشلل المالحة والحلوة والحلوم والقشقوان ٢٥ ألف ليرة، مع ملاحظة أن الأسعار غير ثابتة وممكن أن تتغير بأي لحظة وفقاً لأسعار الحليب!؟

و برر المربون وأصحاب الورش أن العامل الأساسي وبنسبة ٨٠ بالمئة هو ارتفاع أسعار الأعلاف الكبير وغياب أي رقابة على التسعيرة، كما أن كمية العلف المدعوم والتي توزع من مؤسسة الأعلاف (لا تسمن ولا تغني من جوع) ولا تعطي كمية حليب مناسبة، إضافة لارتفاع أسعار الأدوية البيطرية وأجور الأطباء البيطريين، وغلاء المحروقات، عدا عن (رفع الضرائب والرسوم على الإنتاج والعمل) وهو سبب آخر في ارتفاع الأسعار، إضافة إلى رسوم السجل التجاري والترخيص الإداري.

رئيس الرابطة الفلاحية بالقنيطرة خالد محيرس بيّن أن المربين عانوا في الآونة الأخيرة من ارتفاع كبير بأسعار المواد العلفية وبشكل كبير في ظل نقص الكميات من المقنن العلفي، وبالتالي معاناة المربين تفاقمت، والكثير منهم بدأ بالتفكير جدياً ببيع قطعان الماشية رغم أنها مصدر رزقهم الوحيد لصعوبة تأمين المواد العلفية وغلائها وبالتالي فإن القنيطرة ستخسر ثروتها الحيوانية وخاصة الأبقار، بعد أن توقف عدد من المربين عن تسمين العجول لارتفاع سعر المواد العلفية وقيامهم ببيع الأبقار للذبح وبأسعار متدنية.

وأضاف: إن صاحب جاروشة يشتري المادة من التجار بسعر فعلي وآخر وهمي، وبمعنى أن التجار يرفضون إعطاء صاحب الجاروشة فاتورة بالسعر الحقيقي للمادة العلفية، علماً أن المربي وفي ظل الظروف الراهنة يشتري مادة المازوت من السوق السوداء للمولدة من أجل تشغيل الحلابة نظراً لشح المادة.

وأشار محيرس إلى شكوى المربين الدائمة من الأدوية البيطرية فالأدوية فعاليتها ضعيفة عدا عن الأجور الكبيرة للأطباء والمراقبين البيطريين، حيث يتحمل المربي أجرة المواصلات للطبيب ذهاباً وإياباً وأقل علاج للبقرة الواحدة في حال مرضها نحو ٥٠ ألف ليرة عدا عن الأدوية وغيرها من المستلزمات.

وطالب بوضع تسعيرة موحدة لجامعي الحليب انطلاقاً من الحرص على مربي الثروة الحيوانية وعلى مصلحتهم من استغلال التجار وجامعي الحليب ودعمهم من خلال إيجاد سعر يغطي تكاليف الإنتاج.

رئيس دائرة الأسعار في مديرية التجارة الداخلية بالقنيطرة خميس الفواز أكد صعوبة إصدار نشرة للحليب والألبان والأجبان لأن أسعار المواد بارتفاع مستمر، مبيناً أن مادة الحليب ارتفعت الأسبوع الماضي بمعدل ١٠٠ ليرة كل يوم.

وأمام هذا التذبذب بالأسعار رأى الفواز ضرورة عقد اجتماع مع أصحاب مراكز تجميع ونقل الحليب ومعامل الألبان بهدف الوصول إلى آلية عمل تحقق العدالة والإنصاف لمربي الثروة الحيوانية من ناحية أسعار الحليب، وعندها يتم وضع تسعيرة موحدة للحليب ومشتقاته وكما درجت العادة من خلال لجنة مشكلة من مديريات الزراعة والتجارة الداخلية والأعلاف والفلاحين وإيجاد سعر عادل يلائم المربي وجامعي الحليب ومعامل الألبان مع ضرورة تأمين المستهلك بالحليب ومشتقاته وذلك بعد حساب التكلفة الفعلية لمعامل الإنتاج وبحيث يكون السعر مناسباً للجميع.

وأضاف إن مديرية التجارة أصدرت سابقاً نشرتين للألبان والأجبان في محافظة القنيطرة وذلك بعد حساب التكلفة الفعلية لكل مادة وتم الاستئناس بآراء عدد من المربين وأصحاب المنشآت والمعامل.